

المطلب الثاني عدم الالكتراش للنتيجة : المحاولة تمر الجريمة قبل تمامها بثلاث مراحل الركن الأول: البدء في التنفيذ وهو فعل مادي ومن هنا يتميز البدء في التنفيذ عن العزم أو التصميم الإجرامي ذو الطابع النفسي الذي لا عقاب عليه، وعلى سبيل المثال يثور التساؤل حول ما إذا كان شراء مسدس عملاً تحضيرياً أم بدءاً في تنفيذ جريمة القتل؟ ذلك أنه من الجائز شراء مسدس ليس فقط لارتكاب جنائية قتل وإنما أيضاً للدفاع عن النفس أو للانتحار. ثم أيسكل الدخول إلى بيت سيدة ثرية وجميلة عملاً وعلى سبيل المثال يثور التساؤل حول ما إذا كان شراء شراء مسدس ليس فقط لارتكاب جنائية قتل وإنما أيضاً للدفاع عن النفس أو للانتحار، يعيّب هذا المذهب رغم وضوحته ودقته أنه يحصر الشروع في نطاق ضيق بما لا يحقق حماية كافية للمجتمع ضد مجرم ظهر من فعله انه أصبح قريباً من النتيجة المقصودة. على غرار معظم التشريعات، بالمذهب الشخصي متأثراً بالتشريع الفرنسي كما استفاد المشرع الجزائري من تطور الاجتهد القضائي الفرنسي الذي كرس عبارة "الفعل الذي يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ، وهي لم يشترط أن يؤدي الفعل حالاً إلى النتيجة المقصودة لأن الشروع قد يسترن العبرة نفسها التي استعملها المشرع الجزائري في نص المادة 30 في ع ميدار مدة طويلة قبل أن تتم الجريمة، بار فالنص كما جاء يفيد بأن المشرع يميز بين البدء في التنفيذ والفعل الذي لا يليه المؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة، 76. 79 ويستنتج من هذه الأمثلة أن القضاء الفرنسي ابتعد عن المذهب

الموضوعي الذي يشترط وقوع الفعل التنفيذي على أحد عناصر الجريمة وأعطى وصف المحاولة لكل فعل يجسد نية الفاعل الجرمية بأن كون القناعة الكافية بأن هذا الأخير اتجه نحو تنفيذ الجرم بأفعال مادية مباشرة إلى تحقيقه. ويرمي المشرع من خلال ذلك إلى تشجيع الجانحين على التخلّي عن تنفيذ مشروعهم الإجرامي يا الله يتم بعد، ولكن لن يتّأتأي ذلك 1- مفهوم العدول الاختياري: يكون العدول اختيارياً إذا كان عدم تمام الجريمة راجعاً لإرادة الفاعل أي إذا كف من تلقاء نفسه عن التمادي في نشاطه أو سعى لمنع تتحقق النتيجة. يكون العدول غير اختيارياً إذا كان بسبب عوامل خارجية مادية مستقلة عن إرادة الفاعل. إمساك يد المجرم قبل إطلاق النار أو قبل طعن المجنى عليه القبض على السارق وهو يختلس وهذا قضي في فرنسا بأن العدول كان اختيارياً في قضية اقتصر فيها دور المتدخل على تقديم النصيحة للفاعل الصرفه عن مشروعه الإجرامي دون أن يمارس عليه أي إكراه فأدت النصيحة ثمارها حيث أوقف الفاعل محاولته يفعل حر بمحض إرادته 84 وقد يكون العدول بسبب عوامل خارجية معنوية، من هذا القبيل عن إرادة الفاعل الذي توقف عن تنفيذ مشروعه الإجرامي دون أن يرى من الصعب الفصل جزماً في هذه المسألة ذلك أن العدول هنا يائئ أحد على ذلك، ومن ثم يتبع النظر حالة بحالة للتأكد من أيهما كان اللي الرئيس في العدول: إرادة الفاعل أم العوامل الخارجية؟ وهي مسألة وقائع يرجع لقضاة الموضوع الفصل فيها. 2- وقت العدول الاختياري: في جميع الأحوال يجب أن يتم العدول الاختياري قبل ارتكاب الجريمة فإذا تمت الجريمة وحاول فاعلها مجرّأ ثارها فهذا لا يعتبر عدولاً وإنما مجرد توبيخ لا أثر لها على الطابع الإجرامي لل فعل. من فمثلاً رد الموظف العطية أو الهدية إلى الراشي بعد تمام الرشوة لا تؤثّر له على الرشوة كما لا يمحو الجنائي الذي يسرع إلى إطفاء النار التي أشعلها جريمة الحرائق أي الجرائم التي تكون فيها النتيجة ركناً من أركان الجريمة وبالتالي لا تنفذ فيها الجريمة إلا بتحقيق النتيجة، غير أن الفصل بين العدول الاختياري والتوبية ليس بالأمر الهين في الجرائم الشكلية التي تتحقق فيها الجريمة قبل بلوغ النتيجة، ففي كل هذه الحالات لم تتحقق النتيجة بسبب استحاللة ناتجة إما عن عدم وجود محل الجريمة أو لعدم فعالية الوسائل المستعملة، 1- الجريمة المستحبّلة والجريمة الخائبة: سبق لنا تعريف الجريمة أما الجريمة الخائبة فهي تلك التي يقوم فيها الفاعل بالنشاط كاملاً ولكن لا تحدث النتيجة لأن يطلق الجنائي على الضحية عباراً فيخطئها أو يصيّبها بإصابة غير قاتلة. إذا لم يخطئها . فهل يمكن، القوانين في نظرتها إلى الجريمة المستحبّلة، تطرق أولى للقانون المقارن لم للقانون الجزائري 2-1- في القانون المقارن التزرت غالبية القوانين الصمت حيال مسألة عقاب الجريمة المستحبّلة، 2-1- الحلول الفقهية أثارت الجريمة المستحبّلة جدلاً فقهياً حول ما إذا كان من الممكن اعتبارها صورة من صور الجريمة الخالية وتعد شرعاً أم أنها تنفرد بحكم خاص؟ رأي عدم العقاب اتجه فريق من أنصار المدرسة التقليدية إلى القول بعدم عقاب الجريمة المستحبّلة، ويستند هذا الرأي إلى حجتين ذلك أنه حتى إذا سلمنا باحتمال الخطأ بالنسبة لجريمة الخائبة فلا بد أن نسلم كذلك باحتماله بتصدّي الجريمة المستحبّلة، لأن الجريمة الخائبة كان من المستحبّيل أن تقع هي الأخرى مع قيام السبب الذي أدى إلى خيّبتها. وهو متأثر بالمدرسة الوضعية. إلى وجوب العقاب على الجريمة المستحبّلة بكلّة صورها وأيّاً كان سبب استحالتها. وإنما يكفي لكي يقوم الشروع في القتل مثلاً أن يأتي الفاعل من الأعمال ما بعد في نظره موصلًا للقتل، ولو كانت هذه الأعمال لا تشكل بذاتها في التنفيذ، وهذا الفريق لا يعترض في الواقع بالجريمة المستحبّلة لأن هذه الجريمة - في نظرهم شروع عقاب عليه في كافة صوره، وإنما إلى ضعف نفسية الجنائي وانعدام خطره، وعلى هذا المذهب يسير القضاء في ألمانيا وإنكلترا.

إن القانون لا ينظر لمعاقبة الشروع إلى النتيجة بل إلى نية الإجرام الخطرة على المجتمع. و بين هذين الرأيين المتعارضين والمتطرفين في الوقت ذاته، وفق ما أملته عليه نظرته الموضوعية للشروع، و الرأي القائل بالعقاب على الجريمة المستحيلة بكافة صورها اتساقاً مع نظرته الشخصية للشروع. ظهر رأي تصالحي